ريادة الأعمال والإبتكار منهج لتحقيق القدرة التنظيمية والميزة التنافسية

أ.د. جاسم محمدعلي الطحّان

فرع الاقتصاد، قسم الادارة والاقتصاد، كلية الرشيد للتعليم المختلط ، اسطنبول ، تركيا.

المستخلص

ساعد التطور العلمي والتكنولوجي على ظهور العديد من المشروعات الإقتصادية الريادية في بيئة الأعمال الجديدة، ومع ازدياد المنافسة العالمية أصبحت هذه المشروعات أكثر ريادية، من خلال استغلال الفرص الاستثمارية في السوق بواساطة الإبداع والابتكار، كما أن عمليات الريادة أصبحت من الإدارة الاستراتيجية لأعمال هذه المشروعات، بفعل المتغيرات التكنولوجية التي حدثت على مستوى العالم من قيام صناعات جديدة وإمكانات جديدة نتيجة ثورة المعلومات والإتصالات وكذلك لتلاشي حدود التكنولوجيا، وبالتالي التحول من المشروعات الإقتصادية الروتينية إلى المشروعات المعرفية، والتي ساهمت في تحقيق الميزة التنافسية، وتحسين أداء المشروعات الإقتصادية.

المقدمة

تلعب المؤسسات الريادية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، لما لهذا الجانب من تأثير كبير في الحياة العامة للمجتمع، وماتشهده اليوم من تطورات وتغيرات أثرت في أداء كثير من مؤسسات الأعمال، وكيفية الاستفادة من التكنولوجية الحديثة في التغيير في إستراتيجياتها وأدواتها التي تستخدمها من أجل الوصول الى الربحية المطلوبة والحصة السوقية، وهذه النشاطات من أساسيات النمو الاقتصادي والإزدهار الاجتماعي من خلال خلق المزيد من الوظائف وزيادة العوائد والتي ستؤدي بدورها الى تحسين الأداء وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات والمشروعات الاقتصادية، إذ أن معظم الدراسات تبين أن المؤسسات والمشروعات التي تعتمد على الإبتكار وريادة الأعمال هي الأكثر تحفيزاً والأكثر قدرةً على خلق الوظائف من المؤسسات والمشروعات الاقتصادية التقليدية.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية الريادية والابتكار للمؤسسات الاقتصادية في السعي المتواصل لإبتكار طرق وأساليب جديدة تسمح لها بتحسين وتطوير أدائها، وإمتلاك ميزة تنافسية تساهم في تعزيز النمو الإقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإلمام بمفهوم ريادة الأعمال والإبتكار، وفي تحليل بيئة أعمال المؤسسات الاقتصادية، وتحديد مميزاتها وخصائصها بما يؤدي الى تطويرها وتحسين أدائها، ومساهمتها بالتالي في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في كيفية تهيئة بنية تحتية محفزة للمؤسسات الاقتصادية الرائدة والمبتكرة، والبحث في متطلبات تفعيل مساهمة هذه المؤسسات وتعزيز دورها في النمو الإقتصادي.

Access this article online	DOI: https://doi.org/10.21928/uhdicearnc/33
Corresponding author's e-mail:	jasimaltahan@yahoo.com

Copyright © 2022 Jasim Muhammad Ali Al-Tahana.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها أن تطور المؤسسات الاقتصادية يعتمد على قدرتها في تطبيق إستراتيجيات تحقق لها قدرة تنظيمية وميزة تنافسية تساهم بفعالية في الريادية والإبتكار.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي على النحو الذي يحقق أهداف البحث عبر البحث والتحقق في فرضيتها في مساهمة الريادية ونظم الإبتكار في تطور وتقدم المؤسسات الإقتصادية وبالتالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

الإطار العام للبحث:

من أجل تحقيق فرضية البحث والوصول إلى الأهداف المرجأة منه فقد تضمن البحث محورين إشتمل الاول على الجانب النظري لريادة الأعمال الإبتكار، والثاني على دور ريادة الأعمال ونظم الإبتكار في إكتساب القدرة التنظيمية والميزة التنافسية، ومن ثم التوصل الى عدد من الإستنتاجات فضلاً عن بعض المقترحات.

المحور الأول
الجانب النظري لريادة الأعمال والإبتكار

حدثت في السنوات الآخيرة تغيرات كبيرة في بيئة العمل نتيجة إرتفاع وتيرة التنافس بين المؤسسات التي تعمل بالأسلوب الإبتكاري من خلال نشر المعلومات والبيانات للوصول الى منتجات جديدة ذات قيمة أعلى، وكذلك تقديم خدمات مبتكرة جديدة للعملاء في سياق الأعمال الريادية والتوجه نحو خلق الرفاهية، لذلك ظهر التداخل بين الإدارة والنشاط الريادي من خلال دمج الإدارة في مختلف أعمال الإبتكار والإبداع التي تعزز القدرة التنافسية للمؤسسة، وسنتناول في هذا المحور المفاهيم الأساسية للبحث.

مفهوم ريادة الأعمال

تعتبر ريادة الأعمال من العلوم التي ظهرت قديماً ويتم تحديثها عن طريق مساهمات المفكرين في مختلف مجالات الأعمال، وتعتمد أسس ريادة الأعمال على نظرية إحتكار القلة حيث إهتم مفكري الريادة بالحسابات الخاصة بأسعار المنتجات التي سوف يتم إنتاجها وكمياتها للوصول إلى القرارات المناسبة لها، وإعتبر المفكر الاقتصادي (ماركس) أن مفكري ريادة الأعمال (Leading Businesses) مسؤولون عن تنفيذ التغييرات في الاقتصاد عن طريق التأثير في المجتمع، وقد إنتشر حديثا هذا المصطلح في علم الادارة بأنه النشاط الذي يهتم بتأسيس أعمال مختلفة للحصول على الربح مع معرفة إحتمالية حدوث مخاطر، وتعتمد على المبادرة في بدء مشروع جديد بالإستفادة من الموارد المتاحة التي تساعد في الحصول على الربح.

وقد عرف الإتحاد الأروبي ريادة الأعمال بأنها الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزيج من المخاطرة والإبداع والإبتكار والفاعلية وذلك ضمن مؤسسة **أو** شركة جديدة **أو** قائمة[1]، كما عرفت ريادة الأعمال بأنها عملية إنتاجية متطورة تعتمد على المجازفة والتقنية والإبداع والإبتكار يأخذ بموجبها شخص **أو** عدة **أ**شخاص من رواد الأعمال على عاتقهم مجازفة إقتصادية من **أ**جل تكوين منشأة جديدة **تسخر** بتقنية جديدة **أو** إبداع مستحدث لتوليد منتج ذو قيمة للاخرين ولنفسه[2]، والأعمال الريادية هي عبارة عن تحدي لقدرة رائد الأعمال على قيادة التغيير في ظل ظروف عدم التأكد، إذ أنها عملية ديناميكية تستوجب تمتع رائد الأعمال بمهارات وخبرات وإمكانيات تساعده على قيادة وإدارة المؤسسات وتوجيهها بما يخدم مصالحها من خلال إستخدام الأفكار المبدعة والمخاطرة المحسوبة ورأس المال الجريء في إستغلال الفرص وتلافي التهديدات في بيئة عمل محاطة بالمخاطر والتحديات والمنافسة[3]، ويمكن تعريف الريادة بأنها أحد المفاهيم الحديثة في مجال العلوم الإدارية لذلك ومثلما يحدث مع جميع المفاهيم الحديثة، فقد نشأ مفهوم الريادة إعتماداً على الأساليب والنظريات المستعارة من العلوم الأخرى، وحتى ينمو مجال الريادة ويحقق المكانة المرجوة له كمجال مستقل من مجالات العلوم الإدارية ينبغي أن يتمتع بالأساليب والنظريات الخاصة به.[4]

(1) **Avanzini, D. B**.,2009, Designing Composite Entrepreneurship Indicators**:** An Application Using Consensus PCA, **World Institute for Development Economics Research,(UNU-WIDER).**

(2) **Schramm, Carl J**. 2006, The Entrepreneurial Imperative**:** How America's Economic Miracle will Reshape the World (and change your life**)**, **Harper,Collins Publishers, USA.**

(3) Sood, S.K. & Arora, Renu, 2007, **Entrepreneurship Development,** Kalyani Publishers, New Delhi.

(4) الرحيم، عاطف، 2014، دور ريادات الأعمال في تطوير الإبداع المؤسسي بالتطبيق على البورصة المصرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،32 (2)، فلسطين.ص:60.

أما الريادي (entrepreneur) فهو اللاعب الأكثر أهمية في إقتصاد اليوم، ويعرف على أنه الشخص الذي ينشأ مشروعاً جديداً في ظل المخاطر وعدم التأكد بهدف تحقيق الأرباح والنمو من خلال إكتشاف الفرص الجيدة وحشد الموارد لإستثمارها.[5]

أهمية ريادة الأعمال

لريادة الأعمال أهمية كبيرة على مستوى المؤسسة أو المشروع، وكذلك على مستوى الإقتصاد الكلي، ويمكن عرض بعض النقاط، منها:[6][7][8]

- تعمل على تحقيق النمو الإقتصادي من خلال الإبداع والإبتكار والتغيير.
- تحفيز وتشجيع الإبداع داخل المشروع بوساطة إختيار الفرص الجديدة وتنفيذها وإستغلال وإكتساب الموارد لأجل إنتاج سلع وخدمات جديدة.
- تساعد على تحقيق الإستقرار لأن ريادة الأعمال ذات أثر إيجابي على الاقتصاد وعلى المجتمع.
- فهم دور الريادة ومتطلباتها في تطوير رأس المال البشري والفكري.
- تعد الريادية لمشاريع الأعمال، سمة هامة كإستراتيجية للنمو والميزة التنافسية.
- إحداث التغير في هيكل السوق والعمل من خلال زيادة تبني الإبداع التنظيمي والتكنولوجيا الحديثة.
- الريادة هي العملية التي يتم من خلالها الموازنة بين العرض والطلب.
- تكون فرصه لجني الأرباح والمساهمة في المجتمع من خلال ما تقدمه المشروع من خدمات لها.
- إيجاد فرص العمل ذات الأهمية على المدى الطويل من أجل تطبيق النمو الاقتصادي.
- التنوع الكبير في الجودة والنوعية، إذ أن المشروعات الجديدة تقدم أفكاراً جديدة في تطوير العملية الإنتاجية.
- الريادة هي العملية التي يتم من خلالها تحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات.

الخلاصة للريادة دور كبير في عملية النمو الاقتصادي من خلال خلق الفرص، والمبادرة في تبنيها، وإستثمار الموارد المتاحة بفعل عوامل الإبداع والإبتكار، والتي تؤدي الى تحقيق وفورات اقتصادية تساهم في نمو المشروعات وتمنحها الميزة التنافسية Competitive) (advantage، إذ أن الإبداع والإبتكار يحققان لريادة الأعمال نمو المشروع وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

أهداف ريادة الأعمال

تعتبر الريادة من أكبر المجالات دائمة التطوير لتتناسب مع مستحدثات العصر بالنسبة لجميع القرارات الهامة والحيوية، والتي بدورها تساهم فى نجاح وتميز هذا المشروع عن أمثالها من المشروعات على الساحة وفي سوق العمل، وتهدف الريادة الى تحقيق مجموعة من الأهداف في المؤسسات الصناعية والخدمية لرفع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Economic and Social Development) في البلد، ونشير هنا الى بعض من الأهداف:[9][10]

- وضع خطة إستراتيجية للمشروع ومتابعة مدى نجاح هذه الخطة مع ما تم تنفيذه والعمل على تطبيق الأفكار الجديدة والمبتكرة.
- التشجيع على تصنيع الموارد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للإستهلاك المحلي أو للتصدير.
- زيادة الدخل القومي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- المساهمة في بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي من خلال التعليم التطبيقي.
- إستهداف مشروعات جديدة أو أقسام إدارية جديدة من خلال إقامة المشروعات الجديدة أو إستقلال هذه المشروعات.
- تعزيز ونشر ثقافة وروح الإبتكار بين فئات المجتمع.
- التأكيد على إستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعات لزيادة الإنتاج.
- ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لتنمية الدافع إلى العمل الحر بالتعاون مع الجهات المختصة وذات العلاقة في المجتمع.
- بناء ثقافة ريادة الأعمال وتنمية قدرات العناصر الريادية لتمكينهم من إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة بنجاح.

[5] Thomas W. ZIMMERER, Norman M, SCARBOROUGH, 2005, Essentials of entrepreneurship and small business management, PERSON prentice-Hall, , 4 editions. New Jersey, USA.p:3.

[6] Barringer, R. Bruce & Ireland .R. Duane, 2008 ," Entrepreneurship, Successfully launching new venterures" 2ed prentice-Hill, p:18.

[7] Zimmerer .Thomas .W. , Scarborough .Norman. M ,Wilson Doug, 2008 , "Essentials of Entrepreneurship &small Business management" 5ed prentice-Hall.p:5.

[8] العاني، مزهر شعبان، وجود، شوقي ناجي، وإرشيد، حسين عليان، وحجازي، هيثم علي،2010، إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ص:28–29.

[9] العبيدي، رأفت، والجراح، أضواء، 2014 ، رأس المال الفكري في إطار متغيرات بيئة ريادة الأعمال، المجلة الدورة 6 (12)، 202-159، ص:166.

[10] الحدراوي، حامد، 2013، الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي، مجلة الغري للعلوم الإدارية والإقتصادية 9 (27)، 128–85، ص:96.

إذن تساهم ريادة الأعمال في نجاح وتميز المؤسسات والمشروعات الصناعية والخدمية في السوق، وتهتم بتحقيق مجموعة أهداف تسعى من خلالها تلك المؤسسات والمشروعات إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي، وكما أن للريادة منافع كثيرة، فإن لها مخاطر لبعض المؤسسات والمشروعات، ولعل أبرزها فقدان الإستثمار، الإفلاس، البطالة، والتي تعود بالضرر على المجتمع أكثر من النفع.

مفهوم الإبتكار

الإبتكار هو المجال الحقيقي والطريق المستخدم للتغيير الذي تتبناه وتطبقه المؤسسات والمشروعات الاقتصادية في الدول لتحسين أدائها ولتحقيق النجاح في أعمالها، لذلك تركز هذه المؤسسات والمشروعات الاقتصادية على الإبتكارات بشكل عام والإبتكارات التكنولوجية والتقنية بشكل خاص، وبالتالي فهناك عدة أنواع من الإبتكارات والتي يمكن أن تكون فكرة جديدة أو منتج جديد أو خدمة جديدة أو عملية جديدة أو طريقة تسويقية جديدة أو علاقات خارجية جديدة.

ويمكن إعتبار الإبتكار (Innovate) معياراً يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم، بل أصبح ينظر للإبتكار على أنه مصدر لتحقيق الثروة، وعامل مهم في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأسيساً على ذلك فقد سعت دول كثيرة من خلال مؤسساتها إلى فتح قنوات بينها وبين المؤسسات العلمية والمراكز البحثية للإفادة من الخبرات العلمية المتوافرة فيها لتطوير منتجات قائمة، فضلاً عن خلق وإبتكار منتجات جديدة.[11]

ويحتسب هذا المؤشر من خلال المحاور والمؤشرات الفرعية والمؤشرات الفردية بطريقة معينة لتؤول في النهاية إلى رقم معين يشير الى مؤشر الإبتكار العام للدولة[12]، وكما هو موضح في المخطط التالي:

مخطط (1) يمثل العناصر الفرعية لمؤشر الإبتكار

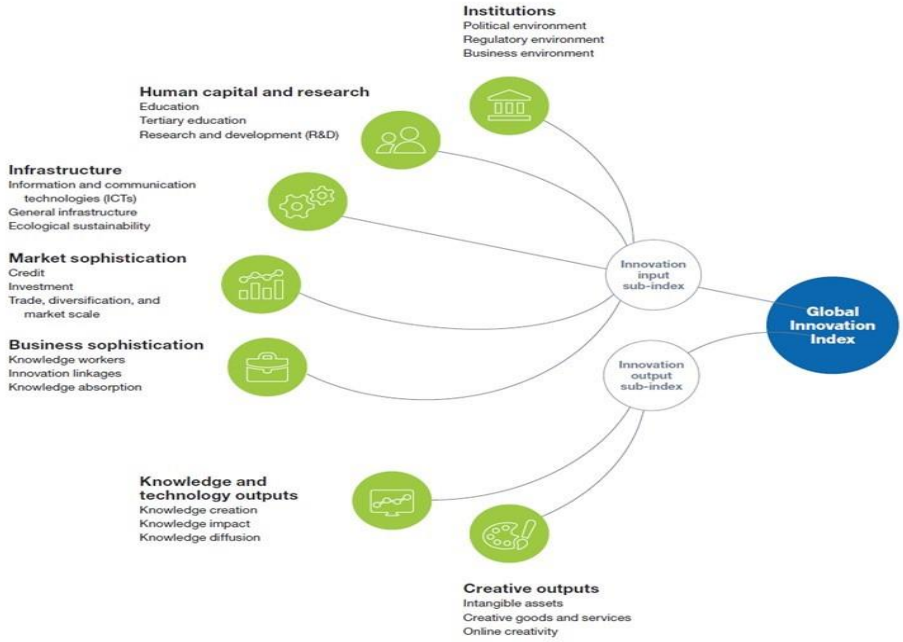

1Source: The Global Innovation Index, 202

وقد خصصت دول كثيرة ميزانيات ضخمة في أنشطة البحث والتطوير، وأقدمت على تأسيس أقسام جديدة في مؤسساتها، ورفدها بالكوادر والعناصر الكفؤة التي تمتاز بقدرات فائقة، إذ أنها تُعدُّ وسيلة أساسية في دعم المؤسسات والشركات العاملة والإنتقال بها من ميدان المنافسة (Competition) الى مستوى الإمتياز والريادة بسبب عمليات الإبتكار[13] ، وأصبح العائد من الإبتكار ونتائجه قيمة مضافة تغري الكثير من الدول من خلال المؤسسات والمشروعات التي تسعى

(11) The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index rankings, 2017, Washington, D.C., USA. P:39

(12) الطحان، جاسم محمد علي، 2020، الإبتكار وريادة الأعمال أفاق معاصر لتعزيز النمو والتنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات. ص:48

(13) Srinivassan, T. N. ,2001, Human development: A new paradigm or reinvention of the Wheel, Human Development, Vol. 84, (2).

إلى تحقيق أرباح كبيرة ومعدلات نمو عالية[14]، والمخطط التالي يبين دور أنشطة البحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية:

مخطط (2) دور أنشطة البحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية

المصدر: من عمل الباحثان

مميزات الإبتكار:

لم يعد الإبتكار (Innovate) في الوقت الحاضر غاية فحسب، بل أصبح هدفاً وأسلوب حياة، إذ تقوم الدول بما يتطلب العملية الإبتكارية (The innovative process) لتوفير البيئات المناسبة لتحويل المجتمع الى مجتمع مبتكر، له القدرة على تطوير الفكرة الى عمل وجعله أكثر إستخداماً وجدوى[15]، وتكمن مميزات الإبتكار في النقاط التالية:[16][17]

- زيادة الإنتاجية:

الإبتكار له دور كبير في زيادة المنتج من السلع والخدمات من خلال إبتكار عملية أو تقنية جديدة كإنتاج وحدات أكثر في الزمن، أو بتأثيرها على المدخلات بخفض التلف أو إستخدام طاقة أقل في وحدة المنتج.

- تقليل النفقات:

إبتكار المنتج أو الخدمة أو العملية له تأثير كبير على تكاليف الإنتاج وتقليل النفقات من خلال التوصل لمنتجات أصغر أو تقديم خدمات أسرع أو عمليات أكثر دقة.

- إيجاد فرص العمل الجديدة:

توفر الإبتكارات الجديدة المزيد من فرص العمل من خلال إستحداث خطوط الإنتاج والخدمات الجديدة في الشركات الخاصة والمؤسسات، ما يؤدي الى تنشيط سوق العمل والاقتصاد بشكل عام.

- تحسين الأداء:

يتطلب الإبتكار تحسين الأداء في المؤسسات والمشروعات وخاصة في الأعمال الادارية والخدمات، فالتسويق الإلكتروني ساعد على تحسين الأداء في إدارة وبناء قواعد البيانات (Databases) عن المستهلكين، وتقديم أفضل الخدمات لهم.

- إيجاد المنتجات الجديدة وتطويرها:

أصبح تطوير المنتجات في الوقت الحاضر أسرع من أي وقت مضى، لذا فإن معظم المؤسسات الحديثة لديها برامج للتحسين المستمر للمنتجات والخدمات وبما يتناسب مع المستجدات وإبتكار الجديد.

- إيجاد أسواق جديدة:

طبيعة المنتجات أو الخدمات أو العمليات الجديدة تتطلب أعمالاً مميزة وأسواقاً جديدة، لذا فان المؤسسات والمشروعات تخطط من خلال الإبتكارات الوصول إلى هذه المنتجات والخدمات (Products and Services) التي تصنع أسواقاً جديدة.

إذن يعطي الإبتكار والابداع للمؤسسات والمشروعات الاقتصادية في المفاهيم والممارسات إطاراً شاملاً يمكّنها من القدرة على إجراء التغيرات الإيجابية المطلوبة، ويعمل على تحسين نتائج أعمالها وكذلك تحسين فعالية أداؤها للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية وتطويرها مستقبلاً.

القدرة التنظيمية والميزة التنافسية

للريادة والإبتكار دور كبير في المؤسسات والمشروعات الاقتصادية، فقد ساهم وبشكل أساسي في تقديم المنتجات والخدمات الجديدة، وترتكز المؤسسة الريادية عادة على الإبداع والإبتكار من خلال الطرق والأساليب الجديدة في إنتاج السلع وتقديم الخدمات (Services) والى رفع القدرة التنظيمية للمؤسسات والمشروعات الاقتصادية، والقدرة التنظيمية هي قدرة المؤسسة أو المشروع على إدارة الموارد،

[14] الطحان، جاسم محمد علي، 2014، الادارة الالكترونية ضرورة للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي في جامعة باجي مختار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للفترة 29– 30 تشرين الأول، عنابة، الجزائر. ص:13

[15] دحماني، محمد دريوش، وناصور عبد القادر، 2006، التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، للفترة 17– 18 إبريل، الشلف، جمهورية الجزائر.

[16] برنوطي، سعاد نائف، 2005، إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[17] الطحان، جاسم محمد علي، 2016، الابتكار – المتضمنات والمتغيرات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.ص:134

مثل الموظفين، لكسب ميزة على المنافسين بحيث تركز في تلبية طلبات العملاء على أن تكون تلك القدرات جديدة ومتميزة في السوق، كما أن تطوير وتنمية القدرات التنظيمية يساعد أصحاب المؤسسات والمشروعات في الحصول على ميزة في بيئة تنافسية من خلال التركيز على المجالات التي يتفوقون فيها، ويمكن تعريف القدرة التنظيمية (organizational capacity) على أنها الكفاءات والمهارات التي توظفها المؤسسة الاقتصادية لأدارة مواردها بكفاءة وفاعلية من خلال إستثمار الموارد البشرية من توظيف، وتدريب، وتعويضات، وتواصل وغيرها من الأمور المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، لتمكينها من تحويل المدخلات إلى مخرجات[18]، كما تعرف القدرات التنظيمية بأنها قدرة المؤسسة الاقتصادية على أداء مجموعة منسقة من المهام، باستخدام الموارد التنظيمية، لغرض تحقيق نتيجة نهائية معينة، وتعتبر القدرات التنظيمية أساسية للمؤسسات في حل مشاكلها التنظيمية بفاعلية[19]، والغرض من معرفة القدرات التنظيمية للمؤسسات والمشروعات الاقتصادية هو الوصول إلى مؤسسات ومشروعات إقتصادية سليمة قادرة على البقاء والإستمرار في السوق، وتحسين تقديم الخدمات والادارة المالية وإدارة أفضل للموارد وتنظيم خطط لمخاطر أقل، وفرص متزايدة للنمو.

إن تقييم أدوات القدرة التنظيمية الشاملة تستند الى مفهوم التنمية البشرية المتكاملة، وتتيح التنمية البشرية المتكاملة وأدوات تقييم القدرة التنظيمية الترويج لفهم المبادئ التعليمية الاجتماعية وتطبيقها في اطار المساعدة الإنسانية والتنموية، وأن تقييم القدرات التنظيمية لأجل إستخدامها كأدوات لقياس تطور المؤسسات والمشروعات الاقتصادية يتم من خلال عمل نماذج ومؤشرات للقياس والتطوير[20]، من خلال النقاط التالية:

- الهوية والحوكمة
- الإستراتيجية والتخطيط
- الادارة العامة
- العلاقات الخارجية والشراكة
- الإستدامة
- التعليم التنظيمي
- ادارة الموارد البشرية
- الادارة المالية
- البرمجة والخدمات

وكما ذكر فإن القدرات التنظيمية توفر للمؤسسات والمشروعات ميزة فى السوق، وعندما تواصل عملها فى خلق قدرات جديدة وتطوير قدرات موجودة، فإنها ستحافظ على تلك الميزة على منافسيها، والقدرات التى توفرها هذا التفوق تتمثل فى المعرفة وتراخيص المنتجات والتصاميم المبتكرة، وتنشأ هذه الميزة بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، ويشير مفهوم الميزة التنافسية إلى قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الإستراتيجيات (Strategies) التى تجعلها فى مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة فى نفس النشاط، وتتحقق الميزة التنافسية من خلال الإستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد المادية والمالية والفنية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها من الإمكانيات التى تتمتع بها المؤسسة والتى تمكنها من تصميم وتطبيق إستراتيجياتها التنافسية.[21]

وتزداد أهمية هذان المفهومان مع ازدياد حدة المنافسة وزيادة الصراع التجاري العالمى مما يحتم على المؤسسات والمشروعات الاقتصادية المختلفة أن تنجز الأهداف المرسومة لها وإكتساب أرضية جديدة في السوق العالمي الكبير.

المحور الثاني
دور ريادة الأعمال ونظم الإبتكار في إكتساب القدرة التنظيمية والميزة التنافسية

تتمثل ريادة الاعمال ونظم الإبتكار في تحديد الفرص والاستعداد لها واستغلالها وتقبل المخاطرة وإدارتها وتنظيم وتنسيق الموارد بقدرة تنظيمية عالية بهدف تحقيق الميزة التنافسية، كما تعد إستراتيجيات ريادة الاعمال والإبتكار من أهم الإستراتيجيات التي تدفع المؤسسات الاقتصادية للعمل على تحقيق رغبات وحاجات العملاء، على اتباع إطار منهجي عقلاني لتحقيق التغيير في البيئة المحيطة من خلال التميز وتحقيق الميزة التنافسية في العمليات الادارية اليومية

[18] Ulrich, D., & Smallwood, N. 2004, Capitalizing on capabilities, Harvard business review, pp: 119-128.

[19] Inan, G. G., & Bititci, U. S. 2015, Understanding organizational capabilities and dynamic capabilities in the context of micro enterprises: a research agenda. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 210, pp: 310-319.

[20] Tearfund, 2003, Capacity Self Assessment (CASA) Tool, Teddington, UK.

[21] أبو بكر، مصطفى، 2007، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر.

ومواجهة الأزمات وبالتالي الوصول الى رؤية مختلفة للعوامل الداخلية والخارجية.

وتعتبر هذه المؤسسات الريادية من أبرز محركات النشاط والنمو الاقتصادي فقد تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد وفي توفير فرص العمل، لأن من أبرز ما يميز هذه المؤسسات والمشروعات قدرتها الإستيعابية للأيدي العاملة وكونها تعد ذات كثافة في عنصر العمل وميدان لتطوير القدرات والإمكانات البشرية مما يجعلها مكاناً مناسبا لإستثمار الطاقات البشرية(human energies) ويساهم مساهمة فاعلة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، وهما ظاهرتان تزدادان عمقاً وإتساعاً في ظروف تشهد بطئاً في النمو الاقتصادي، وإرتفاعاً في معدل النمو السكاني، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم المختلفة.[22]

كان تركيز الدول في السابق ينصب في مجالات النمو والتنمية على المشروعات التجارية بحد ذاتها، إلا أن هذا التركيز إنتقل في السنوات الاخيرة الى رأس المال البشري الذي يقف وراء النجاح والتفوق في تقدم المؤسسات والمشروعات الاقتصادية، ونجاح إقامتها وتنميتها، والتي من شأنها أن تلعب دوراً أساسياً في تعزيز التنمية التكنولوجية والتنافسية الاقتصادية (Economic Competitiveness) بشكل عام، لأن عصر التكنولوجيا الحالي أدخل عناصر ومفاهيم جديدة على متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح تعزيز ريادة الأعمال والإبتكار مفاتيح النمو والتنمية الاقتصادية والإزدهار والرخاء الاجتماعي.

تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في الجهود التي تقوم بها لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية إلى الأمام، إذ أن للريادة والإبتكار تأثيراً إيجابياً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ويساهم في تحقيق ما هو مطلوب عن طريق تأسيس مؤسسات ومشروعات أعمال فعالة، مما يؤدي الى توفير فرص العمل وزيادة العوائد (Increased Returns)، كما أن لهذه المؤسسات والمشروعات دوراً كبيراً في دعم وتنمية الاقتصاد والمفاصل الاجتماعية، بإعتبارها من أهم وأبرز محركات النمو والتنمية الاقتصادية.[23]

كما تساعد المؤسسات والمشروعات الريادية والإبتكارية على إحداث الكثير من التغييرات الملموسة في المجتمع، بالإضافة إلى زيادة معدل الدخل المجتمعي للفرد والأسرة، مما يساهم في تحقيق الإدخار والإستثمار ورفع قيم ميزانها التجاري وميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة الدورة الاقتصادية، وتساهم كذلك في عملية تنمية الإبتكارات والإختراعات والبحث العلمي في المؤسسات البحثية والتعليمية المختلفة، والعمل على تحسين مستوى الحياة بما تتضمنه من نظام التعليم والبحث والتطوير والصحة وغيرها[24]، وبالتالي الإتجاه نحو التنمية الشاملة وتحقيق الرفاهية للأفراد والحفاظ على الموارد البيئية، ومواصلة ومتابعة تنمية الإقتصاد والمجتمع.

وتتمثل الآثار التنموية والدور الاقتصادي للريادة والإبتكار في كونها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، إذ أن الريادي هو حجر الزاوية في عملية النمو والتنمية الاقتصادية من خلال التطوير والإبتكار والإبداع، وأن هذه المفاهيم تتباين بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الدول المتقدمة تكون مرتبطاً بالإختراعات (Inventions) والإبتكارات، بينما في الدول النامية فإن من يبادر ويخاطر بإيجاد المشروعات الجديدة، ويعمل من خلاله على المساهمة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يوصف بالريادي والمبتكر، ويمكن تلخيص هذه الأدوار في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام بما يلي:[25] [26]

- الوصول الى منتجات جديدة في الأسواق وأساليب جديدة في الإنتاج.
- إكتشاف مصادر جديدة للموارد وتنظيم الهيكلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبيرة وتحد من قدرتها للتحكم في الأسعار.
- تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.
- زيادة الإنتاجية.
- تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية.
- التخفيف من معدلات البطالة.

إذن لنظم الإبتكار والريادة دوراً حيوياً في إنجاح المشروعات الناشئة لكونه ميزة تنافسية حقيقية للمشروع في حد ذاته، من خلال إبتكار طرق غير مسبوقة للوصول الى المنتجات والخدمات الجديدة بالإضافة الى تسهيل التواصل وتغيير شكل السوق[27]، والفضل في

[22] المحروق، ماهر، 2011 ، سياسات حماية المنشات الصغيرة والمتوسطة – اثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشات الصغيرة والمتوسطة "المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات – الرياض ، المملكة العربية السعودية.

[23] United Nations, 2016, E-Government Survey, Department of Economic and Social Affairs, New York, United States of America.

[24] الطحان، جاسم محمد علي، 2017، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات – المؤشرات المعتمدة لأغراض التنمية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات، ص:243.

[25] المحروق، ماهر ،2011، مصدر سابق.

[26] The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index Rankings, 2017, Washington, D.C. USA. P:32

[27] Tahhan, Jasim, 2020, Elektronik Egitim, Ekonomik Performansi Gelistirmek icin Modern arayis,Turkey, Istanbul. P:104

هذا يعود الى رائد العمل الحقيقي الذي لديه القدرة على توفير حلول للمشاكل الموجودة، سواء كانت اقتصادية أو تقنية (Technique) أو اجتماعية، وبالتالي ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال:[28][29]

- تحفيز الإبداع والريادة داخل المشروع للوصول إلى وسائل جديدة في عمليات الإنتاج.
- الإستعمال الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى المنتج الجديد أو الخدمة الجديدة.
- تعزيز قدرة المشروع على تبني المخاطرة والتمسك بالفرص المتاحة.
- إتخاد آلية للتغيير والتطوير والتجديد الإستراتيجي.
- المساهمة في إستقرار الإقتصاد من خلال النمو والميزة التنافسية.

وتأسيساً على هذه النقاط فإن المؤسسات والمشروعات الاقتصادية الرائدة تكتسب قدرة تنظيمية وميزة تنافسية تساهم من خلالها في تحقيق الفوائد أو المنافع للمجتمع، ومن أهم ما تحققه هو الأرباح والإستمرار في الميزة التنافسية (Competitive Advantage)، وقد حدد عدداً من المنافع التي تحققها الريادية والإبتكار وهي:[30][31]

- تحقيق عوائد إستثمارية عالية في المشاريع الجديدة الناجحة.
- تطوير الخدمات وإضافة قيمة جديدة لقسم البحث والتطوير في المشروع.
- تقليل درجة المخاطر بفضل وجود التطورات التكنولوجية الجديدة.
- تحفيز المواهب الداخلية على البقاء في المشروع والإستمرار بالعمل فيها، وعدم ترك العمل في المشروعات القائمة.
- تسهم في إكتشاف حاجات العميل والعمل على إشباعها والأسواق غير المستهدفة وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية.
- تطوير علاقات الأعمال الجديدة مع مشروعات أخرى في بيئة العمل سواء كانت محلية أو دولية.
- الإستقلالية من خلال التحرر من الإشراف وقواعد التنظيمات البيروقراطية.
- تهيئة المرشحين المحتملين من المشروعات الأخرى لتحالفات الأعمال الإستراتيجية.

وكما ذكر فإن تحقيق ذلك يتطلب من المؤسسات الاقتصادية السعي إلى تبني إستراتيجيات ريادية وإمتلاك موارد بشرية (Human resources) تعتمد على مهارات وقدرات متعددة، مؤهلة ومدربة ومحفزة وتوظيفها في نشاطاتها المختلفة، لضمان البقاء والإستمرار وبالتالي الوصول إلى مراكز الريادة وتحقيق الميزة التنافسية، كي تتمكن من البقاء والإستمرار والمنافسة على المستوى المحلي والدولي في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها العالم خلال السنوات الأخيرة من حرية التجارة وكسر الاحتكار.

كما أن إمتلاك المؤسسات والمشروعات الاقتصادية للميزة التنافسية التي حققتها من خلال القدرة التنظيمية يعد مؤشراً على قدرتها في مواجهة متغيرات البيئة في السوق، وبالتالي قدرتها على مواجهة المنافسين وإمكانية البقاء والاستمرار، لذلك فإنها رغم الضغوط البيئية والتنافسية المتزايدة تسعى إلى تحقيق معدلات إنتاج واسعة لبناء قدرات استراتيجية، وتحقيق المزايا التنافسية من خلال التفوق على ما لدى المنافسين والتأقلم مع الديناميكية المتصاعدة للبيئات التنافسية التي تعمل فيها، وبما يسهم في تحقيق الاستدامة للمزايا التنافسية.

الريادة والابتكار ووباء الكورونا

أظهرت مؤشرات الريادة والإبتكار لسنة (2021) أن الإستثمارات في مجالات الريادية وفي نظم الإبتكار (innovation systems)صامدة على الرغم من جائحة كوفيد-19 لأن المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة في أغلب دول العالم زادت من إستثماراتها في مجالات الريادية والإبتكار في ظل الخسائر البشرية والاقتصادية الهائلة الناجمة عن وباء كوفيد-19، مما يدل على إعتراف متزايد بأن الأفكار الجديدة تؤدي دوراً محورياً في التغلب على الوباء وضمان النمو الاقتصادي فيما بعد الجائحة.

إذ أن المؤسسات والمشروعات الريادية والمبتكرة تتطور من خلال نوعين من العمليات هما تطوير أنماط جديدة من الأعمال سواء أكان من خلال الإبداع الداخلي أم المشاركة في المخاطرة، وكذلك بوساطة التحديث الإستراتيجي أو التكامل ما بين الموارد، وتستطيع تلك المؤسسات الدخول إلى الأسواق من خلال منتجات جديدة ومخاطرة جديدة وفرص جديدة، والاستفادة من عناصر الإبداع والمخاطرة والمغامرة، والإستقلالية والإبتكار والميزة التنافسية والتفرد، وعناصر

[28] Tan, Wee Liang & Tan ,Teck ,Meng: 2009, "The Impact of Corporate Governance on Value Creation in Entrepreneurial Firms", Research assistance and to the SMU Enterprise Development Growth and Expansion Program, p:5

([29]) Zimmerer .Thomas .W. , Scarborough .Norman. M ,Wilson Doug, op. cit. pp:5-6

[30] أبو ردن، إيمان بشير محمد، 2012، واقع تطبيق الإستراتيجية الريادية– دراسة حالة في شركة آسيا سيل للإتصالات المتنقلة في العراق، المؤتمر العلمي السنوي الخامس (الريادة وذكاء الأعمال في المنظمات العراقية)، الجزء الثاني، مجلة جامعة الموصل، الموصل، العراق، ص:535

[31] الدوري، زكريا صالح، وصالح، أحمد علي، 2009، الفكر الإستراتيجي وإنعكاساته على نجاح منظمات الأعمال – قراءات وبحوث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:358

أخرى مرتبطة بالبيئة والأفراد، وأن هذه المؤسسات بحاجة إلى إدراة قادرة على إيجاد نوع من التناغم بين ما تمتلكه من معرفة كلية وقدرات فنية، والتخطيط الإستراتيجي، وصولاً إلى مركز تنافسي محلي ودولي، وفي السنتين الماضيتين (2020) و(2021) زادت المخرجات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير وإيداعات الملكية الفكرية وصفقات رأس المال المخاطر بالإستناد إلى الأداء القوي قبل إنتشار الوباء، كما أن نفقات البحث والتطوير أظهرت مرونة عالية في ظل الإنكماش الاقتصادي المرتبط بالجائحة مقارنةً بفترات الركود السابقة.

وبالرغم من الإستثمارات العديدة في هذه المجالات إلاَّ أن تأثير الأزمة كانت متفاوتاً بحسب الصناعات وفقاً لأرقام عناصر ريادة الأعمال وكذلك لخاصية "متعقب الإبتكار العالمي" في مؤشر الإبتكار العالمي، إذ ضاعفت المؤسسات والمشروعات الاقتصادية العامة والخاصة التي لها نواتج، بما في ذلك البرمجيات وتكنولوجيات الإنترنت والإتصال، وصناعة المعدات والأجهزة الكهربائية، والمستحضرات الصيدلانية، والتكنولوجيا الأحيائية إستثماراتها في المجالات المتنوعة للريادية والإبتكار وزادت جهودها في مجال البحث والتطوير وبالعكس، فإن المؤسسات التابعة للقطاعات التي تضررت بشدة من جراء تدابير إحتواء الوباء، والتي تعتمد نماذج أعمالها على الأنشطة الحضورية مثل النقل والسفر، خفضت نفقاتها وفقاً للمتعقب، وأظهرت مؤشرات الريادة والإبتكار العالميين لسنة (2021) أن التقدم التكنولوجي ينطوي على آمال واعدة، ولعل التطوير السريع للقاحات (vaccine) ضد فيروس كوفيد-19 أبرز مثال على ذلك.

مؤشرات ريادة الأعمال والإبتكار في دولة الإمارت العربية المتحدة

تقدمت الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الريادة العالمي لسنة (2021) وصنفت مؤسساتها الوطنية بأنها مؤسسات رائدة ومبدعة لتطبيقها مفردات تلك المؤشرات بمهنية، حيث أن إستخدام هذه المؤشرات يترتب عليه نتائج إقتصادية وإجتماعية كبيرة تؤثر على الفرد والمجتمع، إذ حازت المرتبة الخامسة عالمياً في هذا المؤشر، وتوج هذا الإنجاز من خلال الجهود الوطنية التي تم تكثيفها على مدار السنوات القليلة الماضية، لتحسين بيئة قطاع ريادة الأعمال، ورفع تنافسيته على المستوى العالمي، ومؤشر ريادة الأعمال هو مؤشر مركب يقيس مرتبة الدولة من حيث تنافسية البيئة الداعمة لريادة الأعمال ضمن هيكلية مرنة تشمل المحاور الرئيسية التالية:

- التمويل.
- السياسات الحكومية الضرائب والرسوم والبيروقراطية.
- البرامج الحكومية الموجهة لرواد الأعمال.
- البحث والتطوير ونقل المعرفة.
- تعليم مهارات ريادة الأعمال في التعليم المدرسي والجامعي.
- ديناميكية سوق العمل.
- البنية التحتية الداعمة.
- الثقافة والنظرة المجتمعية الداعمة لريادة الأعمال.

فمن خلال الإهتمام بالنقاط أعلاه يمكن توجيه تقدم الدولة بسهولة، وبالتالي فإن الرغبة في تعزيز الاقتصاد من خلال ريادة الأعمال هي سياسة مشتركة تمارسها الحكومات اليوم، نظراً لأن المؤسسات والمشروعات الخاصة تساعد في تعزيز معدلات التوظيف والمنافسة والإبتكار، لذا حازت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الخامسة في مؤشر الريادة العالمي (2021)، وحققت الصدارة في أغلب المؤشرات الفرعية للريادة من حيث مهارات التأسيس وفي إبتكار المنتجات وفي عمليات الإبتكار (innovation processes) ومهارات التشغيل وفي مجالات التنمية البشرية ورأس المال البشري[32]، ووصلت الى نسبة نمو عالية، والجدول التالي يمثل علامات مؤشر ريادة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة:

جدول(1)
مؤشرات ريادة الأعمال للإمارات العربية المتحدة لسنة (2021)

ت	المؤشر	العلامة
1	ريادة الأعمال	31.01
2	الرتبة العالمية	5
3	البحث عن فرص جديدة بسبب بالوباء	45.6

Source: The Global Entrepreneurship Index Rankings,2021

[32] The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index Rankings, 2021, Washington, D.C. USA.p:168

ومن الجدير بالذكر أن الرتبة العالمية لريادة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة في سنة (2018) كانت المرتبة (26) عالمياً))، وقفزت الى المرتبة (5) عالمياً في سنة (2021) بعد مرور ثلاث سنوات فقط على الرغم من إنتشار جائحة كورونا في هذه الفترة، حيث عملت الإمارات العربية المتحدة على مواصلة الجهود لضمان تطبيق مؤشرات ومعايير الريادة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة، وتوفير بيئة مناسبة لنمو تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والإدماج الرقمي، وكانت نسب النمو كبيراً في المؤشرات الفرعية لمؤشر الريادة كمهارات التأسيس، والتمويل، والمنافسة، وأيضاً في رأس المال البشري، والمخطط التالي يمثل علامات المؤشرات الفرعية للريادة في الإمارات العربية المتحدة لسنة (2021):

جدول(2)

المؤشرات الفرعية لريادة الأعمال للإمارات العربية المتحدة لسنة (2021)

ت	المؤشر	العلامة	ت	المؤشر	العلامة
1	تمويل المشاريع	5.3 (13/45)	7	البحث و نقل التنمية	5.1 (8/45)
2	سياسة الحكومة الدعم والأهمية	6.8 (2/45)	8	البنية الاساسية تجاري ومهني	6.0 (10/45)
3	سياسة الحكومة الضرائب والبيروقراطية	5.7 (5/45)	9	سهولة الدخول ديناميات السوق	6.2 (9/45)
4	البرنامج الحكومي لريادة الأعمال	6.0 (8/45)	10	سهولة الدخول أعباء السوق واللوائح	5.2 (9/45)
5	تعليم ريادة الأعمال في المدرسة	5.6 (9/45)	11	البنية الاساسية جسدي - بدني	7.3 (10/45)
6	تعليم ريادة الأعمال بعد المدرسة	5.6 (9/45)	12	القواعد الاجتماعية والثقافية	7.3 (2/45)

Source: The Global Entrepreneurship Index Rankings,2021

وكما ذكر إن إستخدام هذا المؤشر يترتب عليه نتائج اقتصادية واجتماعية كبيرة تؤثر على الفرد والمجتمع عموماً وبالتالي تدفع المؤسسات والمشروعات الإنتاجية إلى الأمام، ويهتم بأشياء مختلفة وفق سياقات اقتصادية ومؤسسية، ويأثر تأثيراً كبيراً في هذه السياقات، لذا فإن المؤشر العالمي لريادة الأعمال يجمع بيانات على مستوى فردي مع البيانات التي تصف المؤسسات الوطنية، فضلًا عن الهياكل الاقتصادية (Economic Structures) واليموغرافية، لتقديم وجهة نظر كلية أو مؤسسية لجميع المعنيين بالمؤسسات والمشروعات الإنتاجية.[33]

أما في مجال نظم الإبتكار فقد كانت الإمارات العربية المتحدة من الأوائل في هذا المؤشر، حيث إحتلت الصدارة في العديد من المؤشرات الفرعية للإبتكار منها جودة الإبتكار وهو من المؤشرات الهامة التي تهتم بعدد الجامعات وعدد المنشورات والبحوث العلمية وإيداعات براءات الإختراع الدولية، كما تعمل الإمارات العربية المتحدة على مواصلة الجهود لضمان تطبيق مؤشرات ومعايير الإبتكار في جميع المؤسسات والمشروعات الحكومية والخاصة، وتوفير بيئة مناسبة لنمو تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والإدماج الرقمي (Digital integration)، والإستدامة[34] ، والجدول التالي يمثل علامات المؤشرات الأساسية للإبتكار في الإمارات العربية المتحدة لسنة (2021):

[33] The Global Entrepreneurship and Development Institute , Index Rankings,2021, op. cit.

[34] The Global Innovation Index, 2021,The Business School for the World, INSEAD & World Intellectual Property Organization, WIPO & Cornell University, JOHNSON.p:164

جدول (3)
قيم ورتب ومدخلات ومخرجات الإبتكار لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة (2021)

ت	المؤشر	الرتبة	العلامة
1	مؤشر الإبتكار	33	43.0
2	مدخلات الإبتكار	23	58.0
3	مخرجات الإبتكار	47	28.0

1Source: The Global Innovation Index, 202

ومن أجل الوقوف على التغييرات والتطورات التي حصلت على هذا المؤشر خلال الفترة (2018-2021)، نورد علامة[35] هذا المؤشر مع مدخلات ومخرجات هذا المؤشر لسنة (2018) في الجدول التالي:

جدول (4)
قيم ورتب ومدخلات ومخرجات مؤشر الإبتكار للإمارات العربية المتحدة

لسنة (2018)

ت	المؤشر	الرتبة	العلامة
1	مؤشر الإبتكار	38	42.58
2	مدخلات الإبتكار	24	56.80
3	مخرجات الإبتكار	54	28.36

Source: The Global Innovation Index, 2018

أما قيم المؤشرات الفرعية للإبتكار[36] في الإمارات العربية المتحدة لسنة (2021) كانت وفق ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (5)
قيم المؤشرات الفرعية للإبتكار في الإمارات العربية المتحدة لسنة (2021)

ت	المؤشر	العلامة
1	المؤسسات	78.4
2	رأس المال البشري والبحوث	49.9
3	البنية التحتية	58.1
4	تطور السوق	56.7
5	تطور الأعمال	47.2

[35] The Global Innovation Index, 2018,The Business School for the World, INSEAD & World Intellectual Property Organization, WIPO & Cornell University, JOHNSON.p:2

[36] The Global Innovation Index, 2021, op. cit.

6	المخرجات المعرفية والتكنولوجية	22.2
7	المخرجات الإبداعية	33.8

1Source: The Global Innovation Index, 202

ولابد من الإشارة الى أن البيئة الحاضنة للريادة والإبتكار في الإمارات العربية المتحدة، تعززت بشكل كبير من خلال إجراءات عدة، وقرارات حاسمة تم إتخاذها على مستوى الحكومة الإتحادية (Federal government)، تمثلت في السماح بملكية الشركات بشكل كامل للأجانب في الأنشطة كافة، وتشجيع رواد الأعمال من خلال المزايا والحوافز الواعدة، لذا نجد أن الهدف الأساس هو تعزيز نظم الإبتكار ومجالات الريادة، والنشاطات المتعلقة بهما في الوقت الحاضر ورؤيتها المستقبلية والتي يمكن تحقيقها من خلال خطط إستراتيجية مستقبلية.

الإستنتاجات والمقترحات:

أولاً- الإستنتاجات:

- مساهمة التنافسية المستدامة في الحفاظ على مزايا أنشطة المؤسسات والمشروعات الريادية والإبتكارية في السوق من خلال قدرتها على التخصص في بعض المجالات، وبالتالي بقائها وإستمراها في السوق.
- قدرة المؤسسات والمشروعات التي تعتمدعلى نظم الإبتكار والريادة في توفير الوظائف وخلق الثروة ساهمت بشكل فاعل في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في العديد من الدول ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة.
- حصول فارق كبير في مؤشرات ريادة الأعمال ونظم الإبتكار في الإمارات العربية المتحدة بين سنتي (2018- 2021)، فقد إحتلت المرتبة (5) عالمياً في مؤشر الريادة لسنة (2021) بعد أن كانت في المرتبة (26) عالمياً في سنة (2018)، وفي مؤشر الإبتكار فقد كان الفرق بين تلك السنتين (0.24)، وهذا رقم كبير وفقاً لقياسات تطور مؤشر الإبتكار العالمي.
- حصول تطورات في المؤشرات الفرعية لريادة الأعمال والمؤشرات الفرعية لنظم الإبتكار في الإمارات العربية المتحدة بين سنتي (2018- 2021) في أغلب تلك المؤشرات وبنسب مختلفة.

ثانياً- المقترحات:

- وضع إستراتيجيات واضحة ومحددة لنشر ثقافة ريادة الأعمال والإبتكار والإبداع في البيئة الاجتماعية، من خلال تكييف القوانين والتشريعات التي تتماشى مع طبيعة المؤسسات والمشروعات الاقتصادية الرائدة والمبتكرة.
- وضع الخطط والإستراتيجيات التي تفتح أفاق التعاون والتكامل بين المؤسسات والمشروعات الاقتصادية المختلفة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها.
- تسهيل إجراءات إقامة المؤسسات والمشروعات الريادية والإبتكارية ودعمها من قبل الدولة (الحكومة)، وخاصة الإجراءات الإدارية المرتبطة بالنشاط الإستثماري والتمويلي لهذه المشروعات.
- الإستفادة من التجارب العالمية الناجحة في إقامة الحاضنات والمشروعات الريادية والمبتكرة.

المصادر:

أولاً- المصادر العربية:

1. أبو بكر، مصطفى، 2007، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر.
2. أبو ردن، إيمان بشير محمد، 2012، واقع تطبيق الإستراتيجية الريادية- دراسة حالة في شركة آسيا سيل للإتصالات المتنقلة في العراق، المؤتمر العلمس السنوي الخامس (الريادة وذكاء الأعمال في المنظمات العراقية)، الجزء الثاني، مجلة جامعة الموصل، الموصل، العراق.
3. برنوطي، سعاد نائف، 2005، إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. الحدراوي، حامد، 2013، الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي، مجلة الغري

للعلوم الإدارية والإقتصادية، 9 (27)، 128-85، بغداد، العراق.

5. دحماني، محمد دريوش، وناصور عبد القادر، 2006، التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، للفترة 17- 18 إبريل، الشلف، جمهورية الجزائر.
6. الدوري، زكريا صالح، وصالح، أحمد علي، 2009، الفكر الإستراتيجي وإنعكاساته على نجاح منظمات الأعمال – قراءات وبحوث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. الرحيم، عاطف، 2014، دور ريادات الأعمال في تطوير الإبداع المؤسسي بالتطبيق على البورصة المصرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،32 (2)، فلسطين.
8. الطحان، جاسم محمد علي، 2014، الادارة الالكترونية ضرورة للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي في جامعة باجي مختار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للفترة 29- 30 تشرين الأول، عنابة، الجزائر.
9. الطحان، جاسم محمد علي، 2016، الابتكار– المتضمنات والمتغيرات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.
10. الطحان، جاسم محمد علي، 2017، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات – المؤشرات المعتمدة لأغراض التنمية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.
11. الطحان، جاسم محمد علي، 2020، الإبتكار وريادة الأعمال أفاق معاصر لتعزيز النمو والتنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.
12. العاني، مزهر شعبان، وجود، شوقي ناجي، وإرشيد، حسين عليان، وحجازي، هيثم علي،2010، إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
13. العبيدي، رأفت، والجراح، أضواء، 2014 ، رأس المال الفكري في إطار متغيرات بيئة ريادة الأعمال، المجلة الدورة 6 (12)، 202-159.
14. المحروق، ماهر، 2011 ، سياسات حماية المنشات الصغيرة والمتوسطة – اثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشات الصغيرة والمتوسطة "المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات – الرياض ، المملكة العربية السعودية.

ثانياً- المصادر الأجنبية:

1- Avanzini, D. B.,2009, Designing Composite Entrepreneurship Indicators: An Application Using Consensus PCA, World Institute for Development Economics Research,(UNU-WIDER).
2- Barringer,R. Bruce & Ireland.R. Duane,2008," Entrepreneurship, Successfully launching new venterures" 2ed prentice-Hill.
3- Inan, G. G., & Bititci, U. S. 2015, Understanding organizational capabilities and dynamic capabilities in the context of micro enterprises: a research agenda. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 210, pp: 310-319.
4- Schramm, Carl J. 2006, The Entrepreneurial Imperative: How America's Economic Miracle will Reshape the World (and change your life), Harper,Collins Publishers, USA.
5- Sood, S.K. & Arora,Renu, 2007 ,Entrepreneurship Development, Kalyani Publishers, New Delhi.
6- Srinivassan, T. N. ,2001, Human development: A new paradigm or reinvention of the wheel? Human Development, Vol. 84, (2).
7- Tahhan, Jasim, 2020, Elektronik Egitim, Ekonomik Performansi Gelistirmek icin Modern arayis,Turkey, Istanbul.
8- Tan, Wee Liang & Tan ,Teck ,Meng: 2009, "The Impact of Corporate Governance on Value Creation in Entrepreneurial Firms", Research assistance and to the SMU Enterprise Development Growth and Expansion Program.
9- Tearfund, 2003, Capacity Self Assessment (CASA) Tool. Teddington, UK.
10- The Global Innovation Index, 2018,The Business School for the World, INSEAD & World Intellectual Property Organization, WIPO & Cornell University, JOHNSON.
11- The Global Innovation Index, 2021.The Business School for the World, INSEAD & World Intellectual Property Organization, WIPO & Cornell University, JOHNSON.
12- The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index rankings, 2017, Washington, D.C., USA.

13- The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index rankings, 2018, Washington, D.C., USA.
14- The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index rankings, 2021, Washington, D.C., USA.
15- Thomas W. ZIMMERER, Norman M, SCARBOROUGH, 2005, Essentials of entrepreneurship and small business management, PERSON prentice-Hall, , 4 editions. New Jersey, USA.
16- Ulrich, D., & Smallwood, N. 2004, Capitalizing on capabilities, Harvard business review, pp: 119-128.
17- United Nations, 2016, E-Government Survey, Department of Economic and Social Affairs, New York, United States of America.
18- Zimmerer .Thomas .W. Scarborough .Norman. M ,Wilson Doug, 2008,"Essentials of Entrepreneurship &small Business management" 5ed prentice-Hall.